

The Concept of Suspension in Quran Interpretation In Light of Ibn Atiyya Al-Andalusi's Approach

Dr. Haya bint Hamdan Al-Shammari *

halshammri@ksu.edu.sa

Abstract:

This research explores the concept of suspension in Ibn Atiyya 's Quran interpretation book *Al-Muhrar Al-Wajiz fi Tafsir Al-Kitab Al-Aziz*. For the study purposes, the inductive method was adopted in tracking Ibn Atiyya's suspensions in his interpretation and analyzing and discussing them. The study comprises an introduction, two main sections, and a conclusion. The introduction defines suspension and its legitimacy in Quran interpretation. The first section provides a brief overview of Ibn Atiyya and presents his interpretation and the method he followed in dealing with suspensions in Quran interpretation. The second section examines suspensions arranged according to the order of the Quran. The key findings revealed that Ibn Atiyya adhered to the approach of early scholars in suspending judgment without valid evidence. All his suspensions were in ambiguous matters in interpreting Quran verses and explaining their meanings. It was noted that his suspensions were few compared to his choices and preferences in Quran interpretation.

Keywords: Quran Interpretation, Choices of Ibn Atiyya, Issues of Suspension, Quran.

* Associate Professor of Quran Interpretation, Department of Quran Studies, College of Education, King Saud University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Shammari, Haya bint Hamdan, (2024 The Concept of Suspension in Quran Interpretation In Light of Ibn Atiyya Al-Andalusi's Approach, *Journal of Arts*, 12(4), 474-499.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.



التوقف في التفسير من خلال منهج ابن عطية الأندلسي

د. هيا بنت حمدان الشمري*

halshammri@ksu.edu.sa

الملخص:

تناول هذا البحث إحدى المسائل المتعلقة بعلم التفسير، وهي مسألة التوقف، من خلال تفسير ابن عطية المسمى (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، مستعينا بالمنهج الاستقرائي، بتتبع توقفات ابن عطية في تفسيره وحصرها، ثم المنهج التحليلي بتحليل مسائل التوقف وبيانها. وقد تضمن تمهيداً ومبحثين وخاتمة، حوى التمهيد تعريف التوقف ومشروعيته في التفسير، ثم المبحث الأول وفيه نبذة موجزة عن ابن عطية والتعريف بتفسيره، ومنهجه الذي اتبعه في مسائل التوقف في التفسير، ثم المبحث الثاني وفيه دراسة مسائل التوقف مرتبة حسب ترتيب المصحف، وكان من أهم نتائج هذا البحث: اتباع ابن عطية لمنهج السلف في التوقف عن القول بغير دليل صحيح، وأن جميع توقفاته كانت في مسائل مهمة في تفسير الآيات وبيان المراد منها، وأن توقفاته قليلة بالنسبة إلى اختياراته وترجيحاته في التفسير.

الكلمات المفتاحية: التفسير، اختيارات ابن عطية، مسائل التوقف، القرآن الكريم.

* أستاذ التفسير المشارك - قسم الدراسات القرآنية - كلية التربية - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الشمري، هيا بنت حمدان، (2024). التوقف في التفسير من خلال منهج ابن عطية الأندلسي، مجلة الآداب، 12 (4)، 474-499.

© نُشر هذا البحث وفقاً لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو إضافته إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، هدىً وذكرى لأولي الألباب، وجعله الآية الباقية على امتداد الأحقاب، وأشهد أنّ لا إله إلا الله وحده لا شريك له الكريم الوهاب، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، النبي الأواب، صلى الله عليه وعلى آله والصحاب، أما بعد:

فإن من أئمة التفسير الكبار ابن عطية الأندلسي، الذي اشتهر تفسيره المسمى بـ(المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) وطار صيته، وتداوله أهل المشرق والمغرب؛ لما له من مكانة عالية في علم التفسير. وشهد له العلماء بذلك، قال ابن جزي (ت: 741هـ): "وأما ابن عطية فكتابه في التفسير أحسن التأليف وأعدلها، فإنه أطلع على تأليف من كان قبله فهذبها ولخصها، وهو مع هذا حسن العبارة، مسدّد النظر، محافظ على السنة"⁽¹⁾.

وقد ظهرت شخصية ابن عطية في تفسيره من خلال عرض الأقوال المتعددة في الآية وتفنيدها وموازنتها

وترجيحها وبيان صحيحها من سقيمها.

وقد وجدته في مسائل معدودة يختار (التوقّف) عن القول في الآية، لأسباب مختلفة قد يفصح عن بعضها، ويتضح بعضها الآخر بالتتبع والاستقراء، وقد أشار إلى هذا المسلك الذي اتبعه في تفسيره؛ حيث قال في مقدمته: "وقصدت فيه أن يكون جامعًا وجيزًا محررًا، لا أذكر من القصص إلا ما لا تنفعك الآية إلا به"⁽²⁾.

وفي تعليقه على ما روت عائشة رضي الله عنها: "ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسّر من كتاب الله إلا آيًا بعدد علمه إياهنّ جبريل"، قال: "ومعنى هذا الحديث في مغيبات القرآن، وتفسير مجمله، ونحو هذا مما لا سبيل إليه إلا بتوقيف من الله تعالى، ومن جملة مغيباته ما لم يعلم الله به، كوقت قيام الساعة ونحوه، ومنها ما يستقرأ من ألفاظه كعدد النفخات في الصور، وكرتبة خلق السماوات والأرض"⁽³⁾.

وبعد تتبع مسائل التوقّف في تفسيره وحصرها، رأيتُ أفرادها بالبحث، وإماطة اللثام عن منهجه فيها والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة لي إلا به.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

1. أن تفسير ابن عطية له قيمة علمية فائقة؛ وأن عرض موقفه من التوقّف في التفسير من الأهمية بمكان.
2. أن معرفة أسباب توقّف المفسر ودواعيه يعين على مجانبة الخطأ في تفسير كلام الله تعالى، أو القول عليه بغير علم.



3. أن دراسة منهج ابن عطية في التوقّف يعين على استخراج القواعد الأساسية التي سلكها المفسرون في بيان معاني كلام الله عز وجل.

أهداف البحث:

إبراز منهج ابن عطية في التوقف في التفسير، وذلك من خلال حصر توقّفاته ودراستها.
حدود البحث:

تفسير ابن عطية المسمى (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) وقد اعتمدت طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، الطبعة الأولى، 1422هـ.
الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة -حسب اطلاعي- أفردت توقّفات ابن عطية في التفسير.
منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي وذلك باستقراء تفسير ابن عطية وحصر توقّفاته، ثم المنهج الوصفي التحليلي وذلك في وصف منهجه في التوقّف، وتحليله.
خطة البحث:

جعلت البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:
التمهيد، وفيه: التوقّف: تعريفه، ومشروعيته في التفسير.

المبحث الأول: التعريف بابن عطية وتفسيره، ومنهجه في التوقّف، وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: التعريف بابن عطية.

المطلب الثاني: التعريف بتفسيره.

المطلب الثالث: أسباب التوقف عند ابن عطية ومنهجه فيه.

المبحث الثاني: المسائل التفسيرية التي توقف فيها ابن عطية.

وهي مرتبة حسب ترتيب المصحف.

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد:

التوقّف: تعريفه، ومشروعيته في التفسير

التوقّف في اللغة: التمسك في الشيء، والتوقّف في الأمر هو الوقوف عنده من غير مجاوزة له⁽⁴⁾.

ويعرّف التوقّف في التفسير بأنه: "امتناع المفسر عن تفسير شيء من القرآن لعدم العلم بالمراد منه

أو لغير ذلك من الأسباب"⁽⁵⁾.

والتوقف من المفسّر يكون بعبارة تفيد ذلك؛ مثل قوله: لا أدري، والله أعلم، وغير ذلك من العبارات، لعدم علمه بمراد كلام الله عز وجل، إما لوجود اختلاف في المسألة، أو لتعارض الأدلة، أو لعدم وجود الدليل، إلى غير ذلك من الأسباب، وسيأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى.

وقد نهى الله عز وجل في محكم كتابه عن أن يقول الإنسان ما ليس له به علم؛ فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:36]؛ ويدخل فيما نهى الله عنه القول في التفسير بغير علم، فوجب التوقف فيه⁽⁶⁾

وفي حديث النبي ﷺ نهى عن القول في القرآن بغير علم وهذا النهي دلّ على وجوب التوقف، قال النبي ﷺ: "من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار"⁽⁷⁾

ويختلف المفسرون في تفسير هذه المسائل التي يُجهل علمها بين متورّع، ومتوقف، ومفسّر لها، وقد وجد هذا التباين بين السلف رحمهم الله في تفسير كلام الله تعالى، قال ابن عطية في مقدمته مبينًا حال السلف في تفسير كلام الله عز وجل: "وكان جلة من السلف كسعید بن المسيب، وعامر الشعبي، وغيرهما، يُعظّمون تفسير القرآن، ويتوقفون عنه تورعًا واحتياطًا لأنفسهم، مع إدراكهم، وتقدمهم، وكان جلة من السلف كثير عددهم يفسرونه وهم أبقوا على المسلمين في ذلك رضي الله عنهم"⁽⁸⁾. وذكر منهم علي بن أبي طالب وعبدالله بن عباس وعبدالله بن مسعود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وعبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم أجمعين.

فالسلف -رضوان الله عليهم- رغم قربهم من عهد التنزيل وقربهم من النبي ﷺ كانوا يتورعون عن القول في كلام الله إلا بالحجة القاطعة والدليل الصحيح، ويتوقفون في حال الشك أو عدم العلم بالدليل، والأثار الواردة عن مفسري السلف في تورّع بعضهم عن تفسير كلام الله منثورة في كتب التفسير، وسأذكر مثالًا للدلالة على أن موضوع التوقف من تطبيقاتهم في بعض المسائل التفسيرية.

فعند تفسير قول الله جل وعلا: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء:24]. أورد مكّي بن أبي طالب بعض الأقوال في تفسير الآية؛ ثم عقب عليها بقوله: "وروي أن ابن عباس كان يتوقف في تفسير هذه الآية. قال ابن جبير: كان ابن عباس لا يعلمها، وروي عن مجاهد أنه قال: لو أعلم من يفسر لي هذه الآية لضربت إليه أكباد الإبل، يعني: (والمحصنات من النساء)"⁽⁹⁾.

ويقول ابن جزي في وصف حال المفسرين لكلام الله عز وجل: "فمنهم من فسّر القرآن وتكلم في معانيه وهم الأكثرون، ومنهم من توقف عن الكلام فيه احتياطًا لما ورد من التشديد في ذلك"⁽¹⁰⁾.

وذكر الشاطبي أن الاشتغال في المعنى الزائد الذي لا فائدة فيه من التكلف، حيث قال: "إن علم التفسير مطلوب فيما يتوقف عليه فهم المراد من الخطاب، فإذا كان المراد معلومًا فالزيادة على ذلك تكلف"⁽¹¹⁾.



المبحث الأول: التعريف بابن ابن عطية وتفسيره، ومنهجه في التوقف المطلب الأول: التعريف بابن عطية.

هو الإمام القاضي عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبدالله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية المحاربي، أبو محمد⁽¹²⁾، ولد سنة 481هـ، وهو من أهل غرناطة⁽¹³⁾، وهو ينحدر من سلالة عربية الأصل، وينتمي إلى أصل عريق، فقد كان جده الأول وهو (عطية بن خالد بن خُفاف المحاربي) أحد الرجال الذين قَدِموا لفتح الأندلس، ورفعوا راية الجهاد، وأسرته كانت ذات مكانة ملحوظة في غرناطة، جمعت بين عراقة الأصل ووجاهة العلم.

نشأ في مدينة غرناطة، وترَّبى في بيت علمٍ وفضل ودين، وقد وُصِف رجال أسرته بأنهم من أعيان غرناطة، فورث عن أسرته الكريمة ما كان لها من خصائص علمية، واندفع في مُقْتَبِل عمره يطلب العلم مترسِّمًا حُطَى آبائه⁽¹⁴⁾.

وقد ذكر بعض العلماء أن ابن عطية يميل إلى مذهب المعتزلة⁽¹⁵⁾، وقد يشتمل تفسيره على بعض أصول الاعتزال، لكن الحق أنه كان ينصر أهل السنة في مواضع من تفسيره، ويعيب على المعتزلة ويرد عليهم⁽¹⁶⁾.

توفي ابن عطية في منتصف رمضان سنة 541هـ، وكان يبلغ من العمر ستين عامًا رحمه الله وغفر له⁽¹⁷⁾.

المطلب الثاني: التعريف بتفسيره

بلغ ابن عطية أفقًا علميًا واسعًا، فكان تفسيره جامعًا لعلوم مختلفة، فيه من اللغة، والنحو، والقراءات، والفقه والحديث، حيث قال في مقدمته: "وسردتُ التفسير في هذا التعليق بحسب رتبة ألفاظ الآية من حكم، أو نحو، أو لغة، أو معنى، أو قراءة"⁽¹⁸⁾.

وتفسيره له شأنٌ عظيم في عالم التفسير، وصاحبه من رجال التفسير المعدودين، وقد ذكر العلماء أنه غاية في الدقة، ونهاية في التنقيح والتحرير. قال ابن تيمية: "تفسير ابن عطية خيرٌ من تفسير الزمخشري، وأصحّ نقلًا وبحثًا، وأبعد عن البدع... بل هو خيرٌ منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير"⁽¹⁹⁾.

فقد عرض الآيات بأسلوب واضح، وشرح معانيها بألفاظ سهلة لا لبس فيها ولا غموض، وابتعد عن الاسترسال في المسائل الفرعية، وتجنَّب الحشو والتكرار، والمجاذبات الطويلة التي ترد في بعض التفاسير. وهو في تفسيره يذكر اسم السورة وما ورد في فضلها وأسباب نزولها، ويبين هل هي من المكي أو المدني، ويفصّل إن كانت هناك بعض آياتها مكية أو مدنية⁽²⁰⁾.

ثم يشرح ألفاظ الآيات ملتزمًا ترتيبها، ويذكر أقوال المفسرين، وقد يتركها دون تعقيب وربما تكون محتملة عنده في معنى الآية، وتارةً يوفِّق بين الأقوال؛ إشارة إلى أن اختلافها من باب اختلاف التنوع لا

التضاد، أو أن هذه الأقوال دُكرت على سبيل المثال لا الحصر⁽²¹⁾، وتارةً يَرَجِّح بينها، أو يتوقف إذا لم يظهر له ترجيح أحد الأقوال، وسيأتي تفصيله في ذلك.

اعتنى بالمأثور أيّما عناية، وأورد ما في معنى الآية من القرآن والسنة النبوية، وأقوال الصحابة والتابعين، وأسباب النزول، والقراءات.

كما يذكر ما في الآية من الإعراب، وكذا المسائل النحوية، ويروي كثيرًا من الشواهد الشعرية ليدلّل بها على فهمه للمعاني.

وهو غالبًا ما يُعرض عن ذكر القصص الإسرائيلية، وقد نص في مقدمة تفسيره أنه لا يذكر من القصص إلا ما لا تنفك الآية إلا به⁽²²⁾، فذكر من الإسرائيليات ما يقتضيه الحال في بيان مجمل الآيات، وقد يرومها بصيغة التضعيف، وينقد أسانيدها⁽²³⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّنا نرى شخصية ابن عطية واضحة في تفسيره، فهو يجتهد في الرأي الذي يراه حسب الدليل، وليس رأيًا مجردًا، بل إنه صادر عن علم ونظر، يقول في مقدمته: "كل ذلك بحسب جهدي، وما انتهى إليه علمي"⁽²⁴⁾، وإن غاب عنه الدليل أو تعدّر فهو يختار التوقف في القول عن المسألة كما سيأتي تفصيله إن شاء الله.

المطلب الثالث: أسباب التوقف عند ابن عطية ومنهجه فيه

أولاً: أسباب التوقف عند ابن عطية

- من خلال عرض واستقراء مسائل التوقف عند ابن عطية يمكن إجمال أسباب التوقف عنده فيما يلي:
1. التوقف لعدم وجود الدليل، وهذا من أكثر الأسباب ورودًا في تفسير ابن عطية، فكثيرًا ما ينص على عدم وجود دليل يستند عليه للقول في المسألة، أو ترجيحه أحد الأقوال، فيتوقف لهذا السبب، ومن أمثلة ذلك تعيين الشجرة التي نهي آدم وحواء عن الأكل منها، فقال بعد عرض الأقوال: "وليس في شيء من هذا التعيين ما يعضده خبر"⁽²⁵⁾، وقال في ذكر القواعد التي رفعها إبراهيم وإسماعيل: "ولا يرجح شيء من ذلك إلا بسند يقطع العذر"⁽²⁶⁾، وقال في وصف كيفية إرسال الرياح: "وهذا التفصيل لم يثبت عن النبي ﷺ"⁽²⁷⁾.
 - ومن عباراته أيضًا في عدم وجود الدليل قوله: "وهذا يحتاج إلى سندٍ يقطع العذر"⁽²⁸⁾، "لا يثبت إلا بسند"⁽²⁹⁾، "ولا خبر يقطع العذر في شيء من هذا التحريم"⁽³⁰⁾.
 2. التوقف لضعف الدليل، وهذا من أحد أسباب التوقف عند ابن عطية، فهو يرى أن التوقف أولى من ترجيح القول بدليل ضعيف يستند عليه، وتجدر الإشارة إلى أن الأدلة التي قد يراها المفسر ضعيفة ولا يمكن الاستناد إليها في ترجيح القول قد يراها مفسر آخر مرجحة، ويمكن الاستناد عليها وهذا محل اختلاف بين المفسرين.

ومن أمثلة ذلك قول ابن عطية بعد عرض الأقوال في صور حمل التابوت: "وكثر الرواة في قصص التابوت بصورة حمله بما لم أرَ لإثباته وجها؛ للين إسناده"⁽³¹⁾. وكذلك توقّف في القول بسبب نزول قوله تعالى: (أم يقولون افتراه...) [هود: 35] فقال: "وهذا لو صح بسند وجب الوقوف عنده"⁽³²⁾.

ومن عباراته في ضعف الأدلة قوله مثلاً: "وهذا -والله أعلم- لا يثبت"⁽³³⁾، و"هذا مما لم يثبت سنده"⁽³⁴⁾.

1. التوقف لتعارض الأدلة⁽³⁵⁾: فإذا وُجد الخلاف بين الأقوال في الآية، أو تعارضت الأدلة؛ فإن ابن

عطية يختار التوقّف في هذه المسائل، ومثاله اختلاف الأقوال في تحديد اسم القرية ومكانها في سورة الكهف، فقد ورد فيها سبعة أقوال، وتوقّف ابن عطية في اختيار أحدها فقال: "وهذا كله بحسب الخلاف في أي ناحية من الأرض كانت قصة موسى، والله أعلم بحقيقة ذلك"⁽³⁶⁾.

ومثله أيضاً ما ذكر من تحديد مقدار جند سليمان عليه السلام، حيث قال: "واختلف الناس في مقدار جند سليمان عليه السلام اختلافاً شديداً لم أرَ ذكره لعدم صحة التحديد"⁽³⁷⁾، ومثله أيضاً اختلاف الأقوال في المراد بالآيات التسع التي في سورة الأعراف، حيث قال: "والذي يلزم من الآية أن الله تعالى خص من آيات موسى إذ هي كثيرة جدا تنيف على أربع وعشرين، تسعاً بالذكر ووصفها بالبيان ولم يعينها، واختلف العلماء في تعيينها بحسب اجتهادهم في بيانها"⁽³⁸⁾.

2. التوقف لما استأثر الله بعلمه، فهناك تفسير لا أحد يعلمه غير قائله جل وعلا، وحجب علمه عن

جميع خلقه، ومن أمثلة ذلك عند ابن عطية التوقّف في تفسيره للروح، فبعد عرض بعض الأقوال، اختار التوقّف فقال: "الرُّوح اسم جنس، وهذا هو الصواب، وهو المشكل الذي لا تفسير له"⁽³⁹⁾. ومثله أيضاً التوقّف في تفسير معنى (الآب)، حيث قال: "وفي اللفظة غرابة وقد توقّف في تفسيرها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما"⁽⁴⁰⁾.

3. التوقّف لعدم تعلق التكليف به؛ وخلو معرفته من الفائدة، فهناك مسائل غير نافع العلم بها وغير

ضار الجهل بها، ولا يترتب عليها تضييع واجب، ومنها المهم⁽⁴¹⁾ الذي ضرب الله عن ذكره صفحا، ولا طائل في معرفته، ومن أمثله عند ابن عطية ما ذكره في تفسير مواقع الكواكب وأسمائها، قال: "ومن تكلف القول بمواضع الكواكب وفي أي سماء هي، فقله ليس من الشريعة"⁽⁴²⁾.

ومثله أيضاً التوقّف في تحديد اسم القرية في قصة موسى عليه السلام، قال: "وهذا كله بحسب الخلاف في أي ناحية من الأرض كانت قصة موسى والله أعلم بحقيقة ذلك"⁽⁴³⁾.

ثانياً: منهجه في بيان الآيات التي فيها مواضع التوقّف

من خلال حصر ودراسة توقّفات ابن عطية في تفسيره نجد أنه رسم لنفسه منهجاً في بيان معنى الآيات التي توقّف فيها، وفيما يلي تفصيل ذلك:

1. أن ابن عطية في بيان معنى الآية لم يذكر التوقّف بلفظ صريح، إلا في مواضع يسيرة، نقل فيها التوقيف عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم أو عن بعض العلماء، وهو يميل إلى موافقتهم في ذلك، فيقول مثلاً: "وقد توقّف في تفسيرها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما"⁽⁴⁴⁾، أو يقول بعد عرضه لخلاف العلماء: "وروايتهم التوقيف في ذلك"⁽⁴⁵⁾.
2. أن ابن عطية قد يذكر عبارة غير صريحة يُفهم منها التوقّف في القول بمعنى الآية، وهو الأكثر في منهجه، فيشير إلى أنه يجب الوقوف على ظاهر التنزيل والاقتصار عليه، دون الخوض فيما لا علم لنا به، وأن الغرض من الآية ومقصودها ظاهر، ومن عباراته في ذلك: "ولا يرجح شيء من ذلك إلا بسند"⁽⁴⁶⁾، "والله أعلم كيف كان"⁽⁴⁷⁾، "والله أعلم بحقيقة ذلك"⁽⁴⁸⁾، ولا يعلم أحد من البشر حقيقة لهذا"⁽⁴⁹⁾، "وهذا الوقوف على عدتهم بعيد، ونفي العلم بها جملة أصح، وهو ظاهر القرآن"⁽⁵⁰⁾.
3. وقد يصف القول بأنه تكلف، ويُفهم التوقّف من هذا الوصف، ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يؤكد عدم العلم به، فيقول مثلاً بعد عرض الأقوال: "وقيل غير هذا مما هو تكلف في الآية.... وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فغشها ألوان لا أدري ما هي"⁽⁵¹⁾.
4. ومن منهجه أيضاً في التوقّف أنه قد يذكر في تفسير الآية أنها من "المشكل الذي لا تفسير له"⁽⁵²⁾.

المبحث الثاني: المسائل التفسيرية التي توقّف فيها ابن عطية

1. التوقّف في تعيين الشجرة التي نهي آدم وزوجه عن الأكل منها، في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [البقرة: 35]، ذكر ابن عطية أقوال السلف في تعيين مسعى هذه الشجرة، حيث اختلفوا في تعيينها، فقيل هي السنبلية، وقيل هي الكرمة وقيل هي التينة، وقيل هي الحنظلة؛ إلى غير ذلك من الأقوال. ثم اختار ابن عطية التوقّف، فقال: "وليس في شيء من هذا التعيين ما يعضده خبر، وإنما الصواب أن يعتقد أن الله تعالى نهي آدم عن شجرة فخالف هو إليها وعصى في الأكل منها، وفي حظره تعالى على آدم الشجرة ما يدل على أن سكناه في الجنة لا يدوم، لأن المخلد لا يحظر عليه شيء، ولا يؤمر ولا ينهى"⁽⁵³⁾، وسبب التوقّف عدم وجود الدليل على تعيين مسعى هذه الشجرة. وقد سبقه الطبري وجمع من المفسرين في التوقّف في هذه المسألة، يقول الطبري: "ولا علم عندنا أي شجرة

كانت على التعيين، لأن الله لم يضع لعباده دليلاً على ذلك في القرآن ولا في السنة الصحيحة فأتى يأتي ذلك؟⁽⁵⁴⁾.

2. التوقف في ماهية القواعد التي رفعها إبراهيم وإسماعيل، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: 127]. ذكر ابن عطية اختلاف السلف في القواعد التي رفعها إبراهيم وإسماعيل، فقال بعضهم إن آدم أمر ببنائه ثم درس حتى دلّ عليه إبراهيم فرفع قواعده، وقيل قواعد بيت أهبطه الله لأدم من السماء إلى الأرض، وقيل إن البيت كان ربوة حمراء وقيل بيضاء ومن تحته دُحِيت الأرض، وأن إبراهيم ابتدأ ببناءه، إلى غير ذلك من الأقوال. واختار ابن عطية التوقف في هذه الأقوال، فقال: "والذي يصح من هذا كله أن الله أمر إبراهيم برفع قواعد البيت، وجائز قِدْمُهُ وجائز أن يكون ذلك ابتداء، ولا يرجح شيء من ذلك إلا بسند يقطع العذر"⁽⁵⁵⁾، وسبب التوقف عدم وجود الدليل الذي يصح في العلم بحقيقته. وسبقه الطبري في التوقف، وعلل بأن حقيقة ذلك لا تدرك إلا بخبر عن الله أو عن الرسول ﷺ ولا خبر في ذلك، كما أن حقيقة ذلك لا تدرك بالاجتهاد والاستدلال والمقاييس، فلا يمكن ترجيح أحد هذه الأقوال بسبب ذلك⁽⁵⁶⁾.

3. التوقف في تعيين اللاعنين، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعُنُونَ﴾ [البقرة: 159]. ذكر ابن عطية اختلاف أقوال السلف في تعيين اللاعنين، فقيل: هم الملائكة والمؤمنون، ومال إلى هذا القول لموافقته السياق، وقيل هم الحشرات والهائم يصيبهم الجذب بذنوب علماء السوء الكاتمين فيلعنونهم، وقيل: اللاعنون كل المخلوقات ماعدا الثقلين الجن والأنس، ثم توقف في تعيين أحد الأقوال؛ فقال: "وهذه الأقوال الثلاثة لا يقتضيها اللفظ ولا تثبت إلا بسند يقطع العذر"⁽⁵⁷⁾، وسبب التوقف عدم وجود الدليل الصحيح على تعيينها. وسبقه الزجاج في هذا التوقف فقال: "وأما أن يكون ذلك لدواب الأرض فلا يوقف على حقيقته إلا بنص أو خبر لازم ولم نجد من... شيئاً"⁽⁵⁸⁾.

4. التوقف في كيفية حمل التابوت والإتيان به، في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِنَّ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 248]. ذكر ابن عطية اختلاف المفسرين في كيفية إتيان التابوت وصور حمله من الملائكة، فقيل: إن الملائكة تحمل التابوت بين السماء والأرض حتى وضعت بين يدي طالوت، وقيل: جاءت به الملائكة تسوقه على عجلة على بقرتين. واختار ابن عطية التوقف وعلل ذلك بقوله: "وكثر الرواة في قصص التابوت

وصورة حمله بما لم أر لإثباته وجهها؛ للين إسناده⁽⁵⁹⁾، وسبب التوقّف عدم ثبوت صحة الدليل الوارد في قصص التابوت. وقد ذكره أكثر المفسرين⁽⁶⁰⁾، وسبب شهرة هذا القول أن أكثر المفسرين اعتمدوا على الروايات الإسرائيلية، ولا يصح حمل الآية على مثل هذه التفصيلات التي لم يدلّ عليها القرآن والسنة.

5. **التوقف في القول بأن الجنة يُزاد فيها يوم القيامة**، في قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: 133]. ذكر ابن عطية في تفسيرها أن جمهور العلماء على القول بأن الجنة والنار مخلوقة، وهو ظاهر قول الله تعالى: (أُعِدَّتْ للمتقين)، و(أُعِدَّتْ للكافرين) وهو الذي تعضده الأحاديث الصحيحة⁽⁶¹⁾، ثم توقّف في القول بأنه يزاد فيها يوم القيامة، لأنه لا دليل صحيحا عليه فقال: "وأما من يقول: يزاد فيهما فلا ترد عليه الأحاديث، لكنه يحتاج إلى سند يقطع العذر"⁽⁶²⁾، وسبب التوقّف عدم وجود الدليل الذي يقطع في القول بهذا، وافقه القرطبي في هذا التوقف وعلل بتعليل يعضده ما ورد في السنة الصحيحة، فقال: "صدق ابن عطية رحمته فيما قال، وإذا كانت السماوات السبع والأرضون السبع بالنسبة إلى الكرسي كدراهم ألقيت في فلاة الأرض، والكرسي بالنسبة إلى العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة، فالجنة الآن على ما هي عليه في الآخرة عرضها كعرض السماوات والأرض، إذ العرش سقفا حسب ما ورد في صحيح مسلم، ومعلوم أن السقف يحتوي على ما تحته ويزيد وإذا كانت المخلوقات بالنسبة إليه كالحلقة فمن ذا الذي يقدره ويعلم طوله وعرضه إلا الله خالقه الذي لا نهاية لقدره ولا غاية لسعة مملكته سبحانه وتعالى"⁽⁶³⁾.

6. **التوقف في تفصيل قصة عيسى عليه السلام**، في قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: 157]. ذكر ابن عطية أن القصص الواردة في تفصيل قصص عيسى عليه السلام لا يقطع بصحتها، وتوقّف في ترجيح شيء منها، حيث قال: "واختلفت الرواة في هذه القصة وكيفيتها اختلافاً شديداً، إذ ليس في جميعه شيء يقطع بصحته، لأنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس لنا متعلق في ترجيح شيء منه إلا ألفاظ كتاب الله"⁽⁶⁴⁾. وسبب التوقّف عدم صحة شيء من الروايات الواردة في الآية، وقد ذكر كثير من المفسرين تفصيلات في قصص عيسى عليه السلام اعتماداً على الروايات الإسرائيلية⁽⁶⁵⁾، ولا يصح منها شيء ومثل هذه التفصيلات لم يدلّ عليها القرآن والسنة.

7. **التوقف في سبب نزول**، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ فُبَلَا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: 111]. ذكر ابن عطية في هذه الآية عن ابن جريج أنها نزلت في المستهزئين⁽⁶⁶⁾، ثم توقف بالقول في ذلك؛ لأنه "لا يثبت إلا بسند"⁽⁶⁷⁾، وسبب التوقّف عدم

ثبوت سبب النزول الوارد في الآية. وقد سبقه الطبري إلى التوقف في سبب نزولها لعدم دلالة الخبر عليه، واختار القول بعموم الآية، حيث قال: "وقد يجوز أن يكون الذين سألوا الآية كانوا هم المستهزئين الذين قال ابن جريج إنهم عنوا بهذه الآية، ولكن لا دلالة في ظاهر التنزيل على ذلك، ولا خبر تقوم به حجة بأن ذلك كذلك. والخبر من الله خارجٌ مخرج العموم، فالقول بأن ذلك عنى به أهل الشفاء منهم أولى" (68).

8. التوقف في تحديد عدد مضاعفة الحسنات، في قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: 160]. ذكر ابن عطية ما روى أبو سعيد الخدري وعبد الله بن عمر: "أن هذه الآية نزلت في الأعراب الذين آمنوا بعد الهجرة فضاعف الله حسناتهم للحسنة عشر، وكان المهاجرون قد ضوعف لهم الحسنة سبعمائة" (69)، ثم توقف في القول بتحديد الثواب للأعراب بعشر، وللمهاجرين بسبعمائة؛ حيث قال: "وهذا تأويل يحتاج إلى سند يقطع العذر" (70)، وسبب التوقف عدم وجود الدليل الصحيح على ما ذكر من تحديد الثواب. والأسلم القول بالعموم، فكل من جاء بالحسنة له عشر أمثالها، والله يضاعف لمن يشاء ولا خصوص لفئة دون فئة، والله تعالى أعلم.

9. التوقف في كيفية إرسال الرياح، في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بِيْرَتِ يَدَيْهِ﴾ [الأعراف: 57]. ذكر ابن عطية ما رواه السدي في تفسير هذه الآية: "إن الله تعالى يرسل الرياح فتأتي بالسحاب من بين الخافقين طرق السماء والأرض حيث يلتقيان فتخرجه، ومن ثم تنشره فتبسطه في السماء ثم تفتح أبواب السماء فيسيل الماء على السحاب ثم تمطر السحاب بعد ذلك"، ثم توقف بالقول في تفصيل كيفية إرسال الرياح وعلل بقوله: "وهذا التفصيل لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم" (71)، وسبب التوقف عدم ثبوت وصحة الدليل عليه.

10. التوقف في سبب استغفار موسى عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخِي وَادْخُلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأعراف: 157]. ذكر ابن عطية أن سبب استغفار موسى عليه السلام من فعله مع أخيه، ومن عجلته في إلقاء الألواح، وقد يكون الاستغفار لأخيه من فعله في الصبر لبني إسرائيل، ثم توقف في اختيار أحد هذه الأقوال وجعل الآية على العموم فقال: "ويمكن بأن الاستغفار كان لغير هذا مما لا نعلمه، والله أعلم" (72)، فسبب التوقف أن معرفة سبب استغفار موسى عليه السلام ليس مقصوداً في الآية والغرض منها.

11. التوقف في سبب نزول، قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّطَهُ قُلٌّ إِنَّ أَفْرَتَهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا جَحْرُومُونَ﴾ [هود: 35]. ذكر ابن عطية ما ورد عن الطبري وغيره من المتأولين أن هذه الآية اعترضت في قصة نوح عليه السلام، وهي شأن سيدنا محمد ﷺ مع كفار قريش، وذلك أنهم قالوا: افترى القرآن وافترى هذه القصة على نوح، فنزلت الآية في ذلك. وتوقف ابن عطية في هذا القول لعدم صحته،

فقال: "وهذا لو صحَّ بسندٍ وجب الوقوف عنده"⁽⁷³⁾، فسبب التوقّف عدم وجود الدليل الصحيح الذي يثبت سبب نزولها، حيث إن معرفة سبب النزول يعين على تفسير الآية. وقد رجّح القرطبي أن الآية في محاوره نوح لقومه وهي الأظهر في سياق الآية، لأنه ليس قبله ولا بعده إلا ذكر نوح وقومه، فالخطاب منهم ولهم⁽⁷⁴⁾.

12. التوقّف في تفصيل قصة نوح عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [هود: 40]. ذكر ابن عطية بعض ما أورده المفسرون في تفصيل قصة نوح عليه السلام، ثم أشار إلى التوقّف فيه لاختلاف الروايات الواردة فيه، فقال: "والقصص في هذه المعاني كثير صعب أن يستوفي، فأشرت منه إلى نبذ، ويدخله الاختلاف، والله أعلم كيف كان"⁽⁷⁵⁾، فسبب التوقّف في تفاصيل قصة نوح أنها لا تتعلق بمقصود الآية ومرادها.

13. التوقّف في وصف شجرة الجنة (طوبى)، في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ [الرعد: 29]. ذكر ابن عطية أن معنى (طوبى) في الآية هي الشجرة، ثم توقّف في وصفها بما حكي من الأقوال، فمنها أن هذه الشجرة ليس دار في الجنة إلا وفيها من أغصانها، وأنها تثمر بثياب أهل الجنة، وأنه يخرج منها الخيل بسروجها ولجمها، وعلل سبب توقّفه بقوله: "هذا مما لم يثبت سنده"⁽⁷⁶⁾، فسبب التوقّف عدم وجود الدليل الذي يثبت وصفه هذه الشجرة، وقد ورد عن المفسرين أقوال عدة في وصف تلك الشجرة لا تثبت بسند⁽⁷⁷⁾، أما ما ورد من الأحاديث الصحيحة في وصف شجرة الجنة فمنه ما ورد من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: "في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلّها مائة عام لا يقطعها"⁽⁷⁸⁾.

14. التوقّف في معنى (الويل)، في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَيُوَلِّئُ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: 2]. ذكر ابن عطية معنى الويل في هذه الآية بأنه شدة وبلاء يلقونه من عذاب شديد ينالهم الله به يوم القيامة، ويحتمل أن يريد في الدنيا، ثم ذكر قولاً آخر وهو أنه اسم وادٍ في جهنم يسيل من صديد أهل النار، وتوقّف عن هذا القول بقوله: "وهذا خبر يحتاج إلى سند يقطع العذر"⁽⁷⁹⁾، فسبب التوقّف عدم وجود الدليل على معناه المراد في الآية، وعلل أيضاً بأنه لا يناسب سياق الآية لقوله بعده: (من عذاب)، وأن هذا القول يحسن تأوله في قوله: ﴿وَيُوَلِّئُ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: 1] وهو الأنسب لسياقه.

15. التوقّف في تحديد زمن عدّة الأقسام السابقة، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [إبراهيم: 9]. ذكر ابن عطية أقوالاً في تحديد زمن عدّة الأقسام السابقة، فمنها ما روي عن ابن عباس أنه قال: "كان بين زمن موسى وبين

زمن نوح قرون ثلاثون لا يعلمهم إلا الله"، وقيل: " كان بين عدنان وإسماعيل ثلاثون أباً لا يعرفون". ثم توقّف وعلل بأن قوله سبحانه: (لا يعلمهم إلا الله) ظاهر في نفى العلم بها، فوجب التوقّف في تحديدها، وكذلك ورد عدم التحديد بزمن معين في قوله تعالى: ﴿ وَفُرُونًا بَيَّنَّ ذَلِكَ كَثِيرًا ﴾ [الفرقان: 38]، فوجب التوقّف في هذا، قال ابن عطية: "وهذا الوقوف على عدتهم بعيد، ونفي العلم بها جملة أصح، وهو ظاهر القرآن"⁽⁸⁰⁾، وسبب التوقّف أن الخوض في تحيد زمن عدة الأقسام السابقة لا يتوقّف عليه مراد الآية، ولا فائدة من معرفته.

16. التوقّف في تفسير ماهية الروح، في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85]. ذكر ابن عطية اختلاف الناس في ماهية الروح المسئول عنها في الآية، فقيل: الروح المسئول عنه هو جبريل، وقيل: عيسى ابن مريم، وقيل: ملك له سبعون ألف وجه، ثم اختار التوقّف، وذكر بأن بيانها من المشكل الذي لا تفسير له، فقال: "الرُّوح اسم جنس على هذا، وهذا هو الصواب، وهو المشكل الذي لا تفسير له"⁽⁸¹⁾، وسبب التوقّف أن هذه الروح مما استأثر الله بعلمه وأخفى حقيقته، فلا يصح الخوض أو الاجتهاد في معانيها ويجب اتباع السلف في القول بتوقيفها؛ وجمهور المفسرين على التوقف في تفسير الروح وأنها مما استأثر الله بعلمه ولم يُطلع عليها خلقه، وهو قول أهل السنة؛ فإن اختلاف الناس في أقوالهم لا يعول عليه، والإمساك عن تعريفها أولى، لأن ظاهر الآية يفيد بأن الروح من أمر الله لا يعلمها إلا هو⁽⁸²⁾.

17. التوقف في المراد بالآيات التسع، في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَسَخَّرَ بِهَا لِقَاءَ إِبْرَاهِيمَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُمْ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: 101]. ذكر ابن عطية اتفاق المتأولين والرواة على أن الآيات الخمس التي في سورة الأعراف هي من هذه التسع، وهي الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم، واختلفوا في الأربع على عدة أقوال، فقيل: هي يده ولسانه حين انحلت عقده، وعصاه والبحر، وقيل: هي البحر والعصا والطمسة والحجر، وقيل: هي العصا واليد والسنون ونقص الثمرات، وقيل: هي العصا في كونها ثعبانا وتلقف العصا ما يأفكون، إلى غير ذلك من الأقوال، ثم اختار القول بالعموم وعدم التعيين إذ لا يترتب على معرفته المقصود من الآية؛ فقال: "والذي يلزم من الآية أن الله تعالى خص من آيات موسى - إذ هي كثيرة جدًا تنيف على أربع وعشرين - تسعًا بالذكر ووصفها بالبيان ولم يعينها، واختلف العلماء في تعيينها بحسب اجتهادهم في بيانها أو روايتهم التوقيف في ذلك"⁽⁸³⁾، وسبب التوقّف أن معرفة هذه التفاصيل ليست من غرض الآية ومرادها، فلا فائدة من معرفتها.

18. التوقف في تحديد واسم القرية، في قوله تعالى: ﴿فَأَنظَلْنَا حَتَّىٰ إِذَا آتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهَا﴾ [الكهف: 77]. ذكر ابن عطية اختلاف الأقوال في تحديد (القرية)، فذكر منها أنها هي

الأبلّة، وقيل: هي أبخل قرية وأبعدها من السماء، وقيل: هي أنطاكية، وقيل: هي برقة، وقيل: هي جزيرة الأندلس، وقيل: هي الجزيرة الخضراء، وقيل: هي أبو حوران، وهي بناحية أذربيجان، ثم توقّف في اختيار أحد الأقوال وتحديد اسم القرية ومكانها؛ فقال: "وهذا كله بحسب الخلاف في أي ناحية من الأرض كانت قصة موسى، والله أعلم بحقيقة ذلك"⁽⁸⁴⁾، وسبب التوقّف أن معرفة القرية وتحديدتها لا تؤثر في معنى الآية ومقصودها، فهي من التكلّف الذي لا طائل منه.

19. التوقّف في صفة الفلك الذي يسبح فيه كوكب الشمس والقمر، في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: 33]. أخبر سبحانه أن كلاً من الشمس والقمر يسبح في فلكه، وذكر ابن عطية بعض أقوال السلف في صفة هذا الفلك وهيئته، فقيل هو كهينة حديدية الرحي، وقيل هو كطاحونة الرحي، وقيل غير ذلك، ثم مال إلى التوقّف في تحديد صفة الفلك حيث قال: "غير أنّنا نعرف أن الفلك جسمٌ يستدير"⁽⁸⁵⁾، وسبب التوقّف عدم وجود الدليل على معرفة صفة الفلك، وقد سبقه إلى ذلك الطبري، وعلّل توقّفه بعدم وجود الدليل من كتاب الله، وعدم الخبر عن رسول الله ﷺ في بيان صفة الفلك⁽⁸⁶⁾.

20. التوقّف في عدد بني إسرائيل، في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِيٰ إِنَّكَ مُتَّبَعُونَ﴾ [فَارِسَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ] ﴿٥٣﴾ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: 52-54]. ذكر ابن عطية فيما روي أن بني إسرائيل كانوا ستمائة ألف وسبعين ألفاً، وتوقّف في تحديد عددهم فلا دليل يصح على ذلك، فقال: "والله أعلم بصحته، وإنما اللازم من الآية الذي يقطع به أن موسى عليه السلام خرج بجمع عظيم من بني إسرائيل وأن فرعون تبعه بأضعاف ذلك العدد"⁽⁸⁷⁾، وسبب التوقّف عدم وجود الدليل على تحديد عدد بني إسرائيل، ولا طائل من معرفته في المراد من الآية.

21. التوقّف في مقدار جند سليمان عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿وَحِشْرَ لِسَالِمِينَ جُنُودَهُ مِنْ مَرِّ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [النمل: 17]. ذكر ابن عطية في تفسير الآية أن ملك سليمان عليه السلام ملأ الأرض، وانقادت له المعمورة وكان كرسيه يحمل أجناده من الإنس والجن، وكانت الطير تظله من الشمس ويبعثها في الأمور، وكان له في الكرسي الأعظم موضع يخصه، ثم توقّف في تحديد مقدار جند سليمان عليه السلام على ما ذكره بعض المفسرين، حيث قال: "واختلف الناس في مقدار جند سليمان عليه السلام اختلافاً شديداً لم أر ذكره لعدم صحة التحديد"⁽⁸⁸⁾، وسبب التوقّف عدم وجود الدليل على ما ورد عن المفسرين من هذه الروايات.

22. التوقّف في الذي يغشى السدرة، في قوله تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ [النجم: 16]. ذكر ابن عطية ما ورد فيها من الأقوال؛ فقيل: إنها تبدّل أغصانها دُرّاً وياقوتاً ونحوه، وقيل: ذلك جراد من

ذهب كان يغشاها، وروى ابن عباس أن النبي ﷺ قال: "رأيتها ثم حال دونها فراش الذهب"، وقيل: كان تغشاها الملائكة كما تغشى الطير الشجر، ثم ذكر بعد هذه الأقوال أن ذلك ممّا أهبه الله عز وجل، والخوض في تفسيره تكلف لا حاجة فيه، حيث قال: "وقيل غير هذا مما هو تكلف في الآية؛ لأن الله تعالى أهبهم ذلك وهم يريدون شرحه، وقد قال رسول الله ﷺ: "فغشمها ألوان لا أدري ما هي؟"⁽⁸⁹⁾، وسبب التوقّف أن هذا من التكلف في الآية الذي لا طائل منه؛ ولا يفيد في فهم غرض الآية ومقصودها، وإذا كان النبي ﷺ قد توقّف عن القول فيما غشمها من الألوان وغيره فمن الأولى تركه وعدم الخوض فيه.

23. التوقّف في مقدار علوماء الأرض، في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَىٰ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ [القمر: 12]. ذكر ابن عطية ما ورد عن جمهور من المتأولين في معنى الآية أنها على مقادير قد درت وربّبت وقت التقائه، وذكر في تفسيرها أن ماء الأرض علا سبعة عشر ذراعًا، وكان ماء السمّاء ينزل عليه بقية أربعين ذراعًا أو نحو هذا، ثم توقّف عن القول بهذا لأنه لا دليل عليه؛ فقال: "لأنه مما اختلفت فيه الروايات، ولا خبر يقطع العذر في شيء من هذا التحرير"⁽⁹⁰⁾، وسبب التوقّف عدم وجود الدليل على ما ذكره في مقدار علو ماء الأرض، وما ورد في الروايات لا دليل عليه.

24. التوقّف في معرفة مقدار ارتفاع الفرش المرفوعة في الجنة، في قوله تعالى: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْجُوعَةٍ﴾ [الواقعة: 34]. ذكر ابن عطية في تفسير هذه الآية أن المراد بالفرش الأسرة، ثم ذكر في مقدار ارتفاعها ما رواه أبو سعيد الخدري: أن ارتفاع السرير منها خمسمائة سنة، وتوقّف في ذلك؛ وعلّل بقوله: "وهذا والله أعلم- لا يثبت، وإن قدر فمتأولًا خارجًا عن ظاهره"⁽⁹¹⁾، وسبب التوقّف عدم ثبوت الدليل الصحيح في مقدار ارتفاع الفرش المرفوعة في الجنة. أما ما ورد عن أبي سعيد الخدري ﷺ في تفسيرها فهو دون تحديد مقدار ارتفاعها، حيث قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: (وفرش مرفوعة) قال: "ما بين الفراشين كما بين السماء والأرض"⁽⁹²⁾.

25. التوقّف في صفة السماوات، في قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾ [المالك: 3]. ذكر ابن عطية ما ورد عن بعض المفسرين في السماوات من أن بعضها من ذهب وفضة وياقوت ونحو هذا، وأنه كله ضعيف، ونفى معرفة حقيقة وصف هذه السماوات، حيث قال: "ولم يثبت بذلك حديث، ولا يعلم أحد من البشر حقيقة لهذا"⁽⁹³⁾، فسبب التوقّف عدم تعلق معنى الآية بمعرفة حقيقة وصف هذه السماوات، وأن الخوض فيها ليس مرادًا في الآية.

26. التوقّف في تفسير مواضع الكواكب وأسمائها، في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَزَقْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبُوحٍ وَجَعَلْنَا رُجُومًا لِّلشَّيْطَانِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ﴾ [المالك: 5]. ذكر ابن عطية في تفسير الآية أن الله سبحانه

وتعالى زَيْن السماء الدنيا بمصايح وهي النجوم، فإن كانت جميع النجوم في السماء الدنيا فهذا اللفظ عام للكواكب، وإن كان في سائر السماوات كواكب، فإما أن يريد كواكب السماء الدنيا فقط، وإما أن يريد الجميع، ثم قال مشيرًا إلى التوقّف في القول بمواضعها وأي سماء هي: "ومن تكلف القول بمواضع الكواكب وفي أي سماء هي، فقله ليس من الشريعة"⁽⁹⁴⁾، فالتوقّف سببه خلو الفائدة من معرفة مواضع هذه الكواكب وأسمائها، وأن معرفتها ليست مهمة في فهم مقصود الآية.

27. التوقّف في تفسير معنى "الأب"، في قوله تعالى: ﴿وَفِيكَهَّ وَأَبًا﴾ [عبس: 31]. ذكر ابن عطية بعض الآثار عن السلف في تفسير معنى الأب، فمنها: أنها المرعى، وقيل: التبن، وغير ذلك؛ ثم عقّب عليها بقوله: "وفي اللفظة غرابة وقد توقّف في تفسيرها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما"⁽⁹⁵⁾. وسبقه الطبري، ووافقه جمهور المفسرين بالتوقّف⁽⁹⁶⁾، حيث إن الخوض في هذا المعنى من التكلف الذي لا حاجة له في فهم مراد الآية ومقصودها. وقد روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: قال الله: (وقضبًا وزيتونًا ونخلًا وحدائق غلبًا وفاكهةً وأبًا) كل هذا قد علمناه؛ فما الأب؟ ثم ضرب يده ثم قال: لعمرك إن هذا لهو التكلف، واتبعوا ما يتبين لكم في هذا الكتاب، قال عمر: وما يتبين فعليكم به، وما لا فدعوه"⁽⁹⁷⁾. وسئل أبو بكر الصديق رضي الله عنه عن تفسير الفاكهة والأب؛ فقال: "أيّ سماء تظلي وأي أرض تُقلّي إذا قلتُ في كتاب الله ما لا أعلم"⁽⁹⁸⁾.

الخاتمة

في خاتمة ها البحث أذكر ما توصّلتُ إليه من نتائج:

1. ظهور شخصية أن ابن عطية، ومكانته التفسيرية، واتباعه للسلف الصالح في مسائل التوقّف في التفسير.
2. أن أسباب التوقّف عند ابن عطية تنحصر في خمسة أمور؛ عدم وجود الدليل، أو عدم صحته، أو اختلاف الأقوال وتعارضها، أو التوقّف فيما استأثر الله بعلمه، أو التوقّف لخلو معرفته من الفائدة وما لا يتعلّق به تكليف واجب.
3. أن منهج ابن عطية وأسلوبه في عرض التوقّف إما بالتصريح وذلك بنقله عن الصحابة أو العلماء، وإما بعدم التصريح وهو الغالب في منهجه وذلك بأن يذكر من العبارات ما يُفهم منها توقّفه في المسألة.
4. أن ابن عطية يتوقّف إذا توفرت أسباب التوقّف ودواعيه؛ وإلا فهو لا يتوقّف فيما له أثر في المعنى وما يترتب عليه حكمٌ تكليفي.
5. أن المسائل التي توقّف فيها ابن عطية مسائل مهمة، لا دليل عليها في تفسير الآيات وبيان المراد منها، وتنطبق هذه على جميع المواضع التي توقّف فيها، فهي مواضع متشابهة ومتقاربة.



6. أن توقّفات ابن عطية قليلة بالنسبة إلى ترجيحاته في التفسير، إذ إن التوقّف خلاف الأصل للمفسر المجتهد.
7. أن في مسألة التوقّف دلالةً على أن الاحتراز والتثبّت واجب على من تصدّى لتفسير كلام الله عز وجل.
8. أن كل ما جاء في القرآن الكريم لم يتّضح معناه لأهل التأويل، فهناك مسائل عدها المفسرون مما استأثر الله بعلمه، والواجب التوقف فيها، كمسألة الروح والساعة وغيرهما من المسائل التي تندرج تحت هذا الباب.

الهوامش والإحالات:

- (1) ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل: 20/1.
- (2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 34/1.
- (3) نفسه: 41/1.
- (4) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 497/12. الرازي، مختار الصحاح: 344.
- (5) اللاحم، التوقّف في التفسير: 7.
- (6) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 309/3.
- (7) أخرجه: ابن حنبل، المسند، ح (2069). الترمذي، سنن الترمذي، ح (2950) وقال: هذا حديث حسن.
- (8) ابن عطية، المحرر الوجيز: 41/1.
- (9) القيرواني، الهداية إلى بلوغ النهاية: 1280/2.
- (10) ابن عطية، المحرر الوجيز: 41/1.
- (11) الشاطبي، الموافقات: 57/1.
- (12) ينظر: ابن عطية، فهرسة ابن عطية: 59. ابن بشكول، الصلة: 563، 564. الذهبي، تاريخ الإسلام: 73/37، رقم (27)، سير أعلام النبلاء: 587/19، رقم 588 (337). لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة: 539/3. المالقي، قضاة الأندلس: 141، 142.
- وقد اختلف المؤرخون في نسبه نتيجة الاختصار أو التحريف، و أخطأ ابن بشكوال في نسبه وهو أحد المعاصرين لابن عطية، فقال ناسبًا غالبًا -جد أبيه- إنه غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن خُفاف المحاربي. وهذا النسب الصحيح كما ذكره ابن عطية نفسه في فهرسته. ينظر: ابن عطية، فهرسة ابن عطية: 59.
- (13) غرناطة: تعني رمانة بلسان الأندلس، سميت بذلك لحسنها، وهي أقدم مدن الأندلس وأشهرها، تكثر بها الأنهار ينظر: الحموي، معجم البلدان: 195/4.
- (14) المقري، نفع الطيب: 292/1.
- (15) وقد ذكر ذلك عالمين هما: ابن تيمية، مقدمة أصول التفسير: 27. ابن حجر، الفتاوى الحديثية: 172.



- (16) عند تفسيره لقوله تعالى: (الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وأنهم إليه راجعون) [سورة البقرة: الآية 46] قال: "ويصح أن تكون الملاقاة هنا بالرؤية التي عليها أهل السنة، وورد بها متواتر الحديث " ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 1/ 202، وكذلك: 25/2.
- (17) اختُلف في سنة وفاته، فقد ذكر: ابن بشكول، الصلة: 367؛ أنه توفي سنة 542 هـ، وقيل أنه توفي سنة 546 هـ، والصحيح كما يقول: ابن الآبار، تكملة الصلة: 219/3؛ أنه توفي سنة 541 هـ.
- (18) ابن عطية، المحرر الوجيز: 9/1.
- (19) ابن تيمية، الفتاوى: 308/13؛ ويقصد بالتفاسير الثلاثة التي سُئل عنها: تفسير الزمخشري، والبغوي، والقرطبي.
- (20) انظر على سبيل المثال: ابن عطية، المحرر الوجيز: 561/5، 664/7.
- (21) ينظر: على سبيل المثال: نفسه: 30/2، 79.
- (22) ينظر: نفسه: 9/1.
- (23) فيقول مثلاً بعد ذكره القصة: (وهناك قصص أخرى أعرضت عن ذكرها لضعفها) ويختصر ذكر بعض القصص يقول: "وأكثر بعض الناس في قصصها مما رأيت اختصاره لعدم صحته ". ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 1/302، 303.
- (24) نفسه: 9/1.
- (25) نفسه: 128/1.
- (26) نفسه: 210/1.
- (27) نفسه: 413/2.
- (28) نفسه: 509/1.
- (29) نفسه: 335/2.
- (30) نفسه: 214/5.
- (31) نفسه: 333/1.
- (32) نفسه: 167/2.
- (33) نفسه: 244/5.
- (34) نفسه: 310/3.
- (35) ومن أمثلته عند المفسرين مسألة الحروف المقطعة في أوائل السور، فقد اختلف فيها على أقوال متعارضة لا دليل على صحة شيء منها، والمطلع على كلام المفسرين فيها يقف على عدة أدلة نقلية وعقلية ساقها المفسرون في تفسير الحرف المقطع لكن لم يثبت عنده دليل لصحتها؛ فالتوقّف فيه أسلم من الترجيح دون مرجح.
- (36) ابن عطية، المحرر الوجيز: 532/3.
- (37) نفسه: 253/4.
- (38) نفسه: 488/3.
- (39) نفسه: 481/3.
- (40) نفسه: 435/5.



- (41) مثل أن يُهم بالأمر حيث لا يكون في تعيينه كبير فائدة؛ فالبحث عن اسمه أو تعيينه لا يفيد، ولا حاجة لنا في معرفته إذ لا يتوقف عليه المقصود من الآية، مثل معرفة أسماء أصحاب الكهف، ولون كلمهم، وعصا موسى عليه السلام من أي الشجر كانت، وغير ذلك من المهمات في القرآن الكريم. ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 155/1.
- (42) نفسه: 339/5.
- (43) نفسه: 532/3.
- (44) نفسه: 435/5.
- (45) نفسه: 488/3.
- (46) نفسه: 210 / 1.
- (47) نفسه: 176 / 3.
- (48) نفسه: 532/3.
- (49) نفسه: 338/5.
- (50) نفسه: 325/3.
- (51) نفسه: 200/5.
- (52) نفسه: 481/3.
- (53) نفسه: 127 / 1.
- (54) الطبري، جامع البيان: 516/1. وينظر: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب: 461/3. القرطبي، الجامع لأحكام: 304/1. ابن حيان، البحر المحيط: 433/6. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 234/1.
- (55) ابن عطية، المحرر الوجيز: 210/1.
- (56) نفسه: 210 / 1.
- (57) نفسه: 231 / 1.
- (58) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 186/2.
- (59) ابن عطية، المحرر الوجيز: 333 / 1.
- (60) ينظر: الطبري، جامع البيان: 315/5. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 247/3. فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب: 506/6. ابن حيان، البحر المحيط: 585/2. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 666/6.
- (61) كحديث الإسراء وغيره، فدلَّ على أن الجنة في السماء السابعة.
- (62) ابن عطية، المحرر الوجيز: 509 / 1.
- (63) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 205/4.
- (64) ابن عطية، المحرر الوجيز: 133 / 2.
- (65) نفسه: 133 / 2.
- (66) أخرجه الطبري، جامع البيان: 47/12، عن ابن جريج قال: نزلت في المستهزئين الذين سألوا النبي ﷺ فقال: قل يا محمد، (إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون)، ونزل فيهم (ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شي قبلاً).



- (67) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/335.
- (68) الطبري، جامع البيان: 12/48.
- (69) الأثر أخرجه: ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم: 5/1432، وعزاه السيوطي إليه في: السيوطي، الدر المنثور: 3/404، ولم أجده في كتب الحديث حسب اطلاعي.
- (70) ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/368.
- (71) نفسه: 2/413.
- (72) نفسه: 2/458.
- (73) نفسه: 2/167.
- (74) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 9/29.
- (75) ابن عطية، المحرر الوجيز: 3/176.
- (76) نفسه: 3/310.
- (77) انظر الآثار الواردة في وصف (طوبى) عند: الطبري، جامع البيان: 16/438-440.
- (78) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري، ح(6552). مسلم، صحيح مسلم، ح(2827).
- (79) ابن عطية، المحرر الوجيز: 3/322.
- (80) نفسه: 3/325.
- (81) نفسه: 3/481.
- (82) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/258. ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل: 1/453. البغوي، معالم التنزيل: 3/159.
- فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب: 21/391.
- (83) ابن عطية، المحرر الوجيز: 3/488.
- (84) نفسه: 3/532.
- (85) نفسه: 4/80.
- (86) الطبري، جامع البيان: 18/437.
- (87) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/232.
- (88) نفسه: 4/253.
- (89) نفسه: 5/200.
- (90) نفسه: 5/214.
- (91) نفسه: 5/244.
- (92) أخرجه: الترمذي سنن الترمذي، ح(2540)؛ وقال: ابن القيم، تفسير القرآن الكريم: 502؛ وهذا أشبه أن يكون هو المحفوظ.
- (93) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/338.
- (94) نفسه: 5/339.
- (95) نفسه: 5/435.



- (96) ينظر: الطبري، جامع البيان: 231/24. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 223/19. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 325/8.
- (97) الطبري، جامع البيان: 231/24.
- (98) ابن سلام، فضائل القرآن: 227.

المراجع

- 1) ابن الأبار، محمد بن عبد الله، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، 1995م.
- 2) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، 1422هـ.
- 3) ابن بشكول، خلف بن عبد الملك، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، عني بنشره: عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1955م.
- 4) البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: محمد عبدالله النمر، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1417هـ.
- 5) الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة، سنن الترمذي، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.
- 6) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، 1995م.
- 7) ابن جزى، محمد بن أحمد بن محمد، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1416هـ.
- 8) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، 1419هـ.
- 9) ابن حجر، أحمد بن علي، الفتاوى الحديثية، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- 10) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1995م.
- 11) ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ادار الحديث، القاهرة، 1995م.
- 12) ابن حبان، محمد بن يوسف بن علي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صديقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1993م.
- 13) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبدالسلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1993م.
- 14) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
- 15) الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، 1999م.
- 16) الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعراجه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، 1988م.

- 17) الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1376 هـ.
- 18) ابن سلام، القاسم بن سلام بن عبد الله، فضائل القرآن، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 1995 م.
- 19) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- 20) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، بيروت، 1997 م.
- 21) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000 م.
- 22) ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422 هـ.
- 23) ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، فهرسة ابن عطية، تحقيق: محمد أبو الأحناف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983 م.
- 24) فخر الدين الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، التفسير الكبير، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420 هـ.
- 25) ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق: محمد الأحمد، دار التراث، القاهرة، د.ت.
- 26) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964 م.
- 27) القيرواني، مكي بن أبي طالب حَمَوْش، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، جامعة الشارقة، 2008 م.
- 28) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، تفسير القرآن الكريم، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية، بإشراف: إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1410 هـ.
- 29) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طبية للنشر والتوزيع، الرياض، 1999 م.
- 30) اللاحم، عبدالله بن سليمان، التوقف في التفسير: منهج ابن جرير الطبري أنموذجا، مجلة تبيان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المدينة المنورة، ع45، 2023 م.
- 31) لسان الدين ابن الخطيب، محمد بن عبد الله بن سعيد، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424 هـ.
- 32) المالقي، علي بن عبد الله، تاريخ قضاة الأندلس، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983 م.



- 33) مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- 34) المقرئ، أحمد بن محمد، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.
- 35) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

Arabic References

- 1) Ibn al-ābār, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn Abī Bakr al-Quḍā‘ī, al-Takmilah li-kitāb al-ṣilah, taḥqīq: ‘Abd al-Salām al-Harrās, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1995.
- 2) al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, taḥqīq: Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, Dār Ṭawq al-najāh, Bayrūt, 1422.
- 3) Ibn bshkwl, Khalaf ibn ‘Abd al-Malik, al-ṣilah fi Tārīkh a‘immat al-Andalus, ‘uniya bi-nashrihi: ‘Izzat al-‘Aṭṭār al-Ḥusaynī, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1955.
- 4) al-Baghawī, al-Ḥusayn ibn Mas‘ūd, Ma‘ālim al-tanzil fi tafsīr al-Qur‘ān, taḥqīq: Muḥammad Allāh al-Nimr, Dār Ṭaybah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, al-Riyāḍ, 1417.
- 5) al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ‘Isā ibn sawrh, Sunan al-Tirmidhī, al-Jami‘ al-kabīr, taḥqīq: Bashshār ‘Awwād Ma‘rūf, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, 1998.
- 6) Ibn Taymiyah, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm, Majmū‘ al-Fatāwā, taḥqīq: ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Qāsim, Majma‘ al-Malik Fahd li-Ṭibā‘at al-Muṣḥaf al-Sharīf, al-Madinah al-Nabawīyah, 1995.
- 7) Ibn Juzayy, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muḥammad, al-Tas‘hīl li-‘Ulūm al-tanzil, taḥqīq: ‘Abd Allāh al-Khālīdī, Sharikat Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam, Bayrūt, 1416.
- 8) Ibn Abī Ḥatīm, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad, tafsīr Ibn Abī Ḥatīm, taḥqīq: As‘ad Muḥammad al-Ṭayyib, Maktabat Nizār Muṣṭafā al-Bāz, Makkah al-Mukarramah, 1419.
- 9) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ‘Alī, al-Fatāwā al-Ḥadīthiyah, Dār al-Fikr, Bayrūt, N. D.
- 10) al-Ḥamawī, Yāqūt ibn ‘Abd Allāh, Mu‘jam al-buldān, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1995.
- 11) Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad al-Shaybānī, Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, taḥqīq: Aḥmad Muḥammad Shākir, adāra al-ḥadīth, al-Qāhirah, 1995.
- 12) Ibn Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf ibn ‘Alī, al-Baḥr al-muḥīṭ fi al-tafsīr, taḥqīq: Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Dār al-Fikr, Bayrūt,
- 13) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ‘Uthmān, Tārīkh al-Islām wa-wafayāt al-mashāhīr wa-al-a‘lām, taḥqīq: ‘Umar ‘Abdussalām al-Tadmurī, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, Bayrūt, 2, 1993.



- 14) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ‘Uthmān, Siyar A‘lām al-nubalā’, taḥqīq: majmū‘ah min al-muḥaqqiqīn, bi-ishrāf: Shu‘ayb al-Arnā‘ūt, Mu‘assasat al-Risālah, Bayrūt, 1985.
- 15) al-Rāzī, Muḥammad ibn Abī Bakr, Mukhtār al-ṣiḥāḥ, taḥqīq: Yūsuf al-Shaykh Muḥammad, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, Bayrūt, 1999.
- 16) al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-sirrī ibn Sahl, ma‘ānī al-Qur‘ān wa-i‘rābuh, taḥqīq: ‘Abd al-Jalīl ‘Abduh Shalabī, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt, 1988.
- 17) al-Zarkashī, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh, al-burhān fi ‘ulūm al-Qur‘ān, taḥqīq: Muḥammad Ibrāhīm, Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah ‘Īsā al-Bābī al-Ḥalabī, al-Qāhirah, 1376 .
- 18) Ibn Sallām, al-Qāsim ibn Sallām ibn ‘Abd Allāh, faḍā’il al-Qur‘ān, taḥqīq: Marwān al-‘Aṭīyah, wa-Muḥsin Kharābah, wa-wafā’ Taqī al-Dīn, Dār Ibn Kathīr, Dimashq, Bayrūt, 1995.
- 19) al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, al-Durr al-manthūr fi al-tafsīr bi-al-ma‘thūr, Dār al-Fikr, Bayrūt, N. D.
- 20) al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsā ibn Muḥammad, al-Muwāfaqāt, taḥqīq: Mashhūr ibn Ḥasan Āl Salmān, Dār Ibn ‘Affān, Bayrūt, 1997.
- 21) al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr, Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl āy al-Qur‘ān, taḥqīq: Aḥmad Muḥammad Shākir, Mu‘assasat al-Risālah, Bayrūt, 2000.
- 22) Ibn ‘Aṭīyah, ‘Abd al-Ḥaqq ibn Ghālīb ibn ‘Abd al-Raḥmān, al-muḥarrir al-Wajīz fi tafsīr al-Kitāb al-‘Azīz, taḥqīq: ‘Abd al-Salām ‘Abd al-Shāfi Muḥammad, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, 1422.
- 23) Ibn ‘Aṭīyah, ‘Abd al-Ḥaqq ibn Ghālīb ibn ‘Abd al-Raḥmān, Fahrasat Ibn ‘Aṭīyah, taḥqīq: Muḥammad Abū al-Ajfan, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, 1983.
- 24) Fakhr al-Dīn al-Rāzī, Muḥammad ibn ‘Umar ibn al-Ḥasan, al-tafsīr al-kabīr, Mafātīḥ al-ghayb, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Bayrūt, 1420.
- 25) Ibn Farḥūn,, Ibrāhīm ibn ‘Alī ibn Muḥammad, al-Dībāj almdhbb fi ma‘rifat a‘yān al-madhhab, taḥqīq: Muḥammad al-Aḥmadī, Dār al-Turāth, al-Qāhirah, N. D.
- 26) al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad, al-Jāmi‘ li-aḥkām al-Qur‘ān, taḥqīq: Aḥmad al-Baraddūnī, wa-Ibrāhīm Aṭṭafayyish, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1964.
- 27) al-Qayrawānī, Makki ibn Abī Ṭalīb ḥammwsh, al-Hidāyah ilā Bulūgh al-nihāyah fi ‘ilm ma‘ānī al-Qur‘ān wa-tafsīruh, wa-aḥkāmuh, wa-jumal min Funūn ‘ulūmuh, taḥqīq: majmū‘ah Rasā’il jāmi‘īyah bi-Kulliyat al-Dirāsāt al-‘Ulyā wa-al-Baḥth al-‘Ilmī, Jāmi‘at al-Shāriqah, Jāmi‘at al-Shāriqah, 2008.



- 28) Ibn Qayyim al-Jawziyah, Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb, tafsīr al-Qurʿān al-Karīm, taḥqīq: Maktab al-Dirāsāt wa-al-Buḥūth al-ʿArabīyah wa-al-Islāmīyah, bi-ishrāf: Ibrāhīm Ramaḍān, Dār wa-Maktabat al-Hilāl, Bayrūt, 1410.
- 29) Ibn Kathīr, Ismāʿīl ibn ʿUmar, tafsīr al-Qurʿān al-ʿAẓīm, taḥqīq: Sāmī ibn Muḥammad Salāmah, Dār Ṭaybah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, al-Riyāḍ, 1999.
- 30) al-Lāḥim, Allāh ibn Sulaymān, al-Tawaqquf fi al-tafsīr: Manhaj Ibn Jarīr al-Ṭabarī anmūdhajan, Majallat Tibyān, Jāmiʿat al-Imām Muḥammad ibn Saʿūd al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, ʿ45, 2023.
- 31) Lisān al-Dīn Ibn al-Khaṭīb, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh ibn Saʿīd, al-iḥāṭah fi Akhbār Gharnāṭah, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyah, Bayrūt, 1424.
- 32) al-Māliqī, ʿAlī ibn ʿAbd Allāh, Tarīkh Quḍāh al-Andalus, taḥqīq: Lajnat Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī fi Dār al-Āfāq al-Jadīdah, Dār al-Āfāq al-Jadīdah, Bayrūt, 1983.
- 33) Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī, Ṣaḥīḥ Muslim, taḥqīq: Muḥammad Fuʿād ʿAbd al-Bāqī, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, N. D.
- 34) al-Muqrī, Aḥmad ibn Muḥammad, Nafḥ al-Ṭayyib min Ghuṣn al-Andalus al-raṭīb, wa-dhikr wazīriḥā Lisān al-Dīn ibn al-Khaṭīb, taḥqīq: Iḥsān ʿAbbās, Dār Ṣādir, Bayrūt, N. D.
- 35) Ibn manzūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn ʿalā, Lisān al-ʿArab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1414.

